الأمم المتحدة

A/HRC/51/7

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

مسألة عقوبة الإعدام

تقرير الأمين العام*

موجز

عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 117/18، يُقدَّم هذا التقرير لتحديث التقارير السابقة المتعلقة بمسألة عقوبة الإعدام. ويؤكد الأمين العام مجدداً في هذا التقرير الاتجاه نحو إلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي، ويلقي الضوء على المبادرات التي ترمي إلى الحد من العمل بها، وإلى تنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون هذه العقوبة الشديدة. واستمرت أقلية من الدول في العمل بعقوبة الإعدام. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 11/22، يتضمن التقرير أيضاً معلومات عن حقوق الإنسان لأطفال الآباء المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا.

* قُدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لكي يتضمّن أحدث التطورات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 117/18، يُقدَّم هذا التقرير لتحديث التقارير السابقة المتعلقة بمسألة عقوبة الإعدام، بما في ذلك التقرير المقدم كل خمس سنوات من الأمين العام[1]. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 11/22، يتضمن التقرير أيضاً معلومات عن حقوق الإنسان لأطفال الآباء المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا.

2- ويغطي التقرير الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2020 إلى حزيران/يونيه 2022. وهو يستند إلى حد كبير إلى نداء لتقديم المدخلات سبق تعميمه على الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية[2]. ويوجه الانتباه أيضاً إلى التقرير المتعلق بوقف العمل بعقوبة الإعدام، الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، والذي يحدِّد فيه الجهود المبذولة من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة 183/75.

ثانياً- التغييرات في القانون وفي الممارسة العملية

ألف- إلغاء عقوبة الإعدام أو المبادرات الرامية إلى إلغائها، بما في ذلك فرض وقف اختياري لعمليات الإعدام

3- ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن المادة 6(6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تعيد تأكيد الموقف القائل إنه يتعين على الدول الأطراف التي لم تُلغ بعد عقوبة الإعدام كلياً أن تمضي دون رجعة صوب القضاء على عقوبة الإعدام، بحكم الواقع وبحكم القانون، قضاء تاماً في المستقبل المنظور. ولا يُعقل التوفيق بين عقوبة الإعدام والاحترام التام للحق في الحياة، فإن إلغاء عقوبة الإعدام أمر مرغوب وضروري على حد سواء لتعزيز الكرامة الإنسانية والتطوير التدريجي لحقوق الإنسان[3].

4- وقد ألغت حوالي 170 دولة عقوبة الإعدام أو أوقفت العمل بها إما في القانون أو في الممارسة العملية، أو علّقت تنفيذها لأكثر من عشر سنوات. وفي عام 2020، اعتمدت الجمعية العامة القرار 183/75، الذي دعت فيه الدول إلى فرض وقف اختياري لتنفيذ أحكام الإعدام، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. ووصفت عدة دول، في ورقاتها المقدمة من أجل هذا التقرير، العملية التي اعتمدتها للإلغاء وتأييدها له[4].

(1) E/2020/53.

(2) يمكن الاطلاع على الورقات المقدمة على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/calls-input/call-inputs-secretary-generals-report-question-death-penalty-51st.

(3) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 50.

(4) أستراليا ورومانيا وسويسرا والمكسيك. انظر أيضاً الورقات المقدمة من الاتحاد الأوروبي ومؤسسة أمين المظالم حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. أبرزت كوبا أنها تعارض تطبيق عقوبة الإعدام وتؤيد إلغاءها عندما تتسنى الظروف المواتية لذلك. وأكدت الجمهورية العربية السورية وسنغافورة وكوبا أنه لا يوجد توافق دولي في الآراء بشأن عقوبة الإعدام، ولاحظت الجمهورية العربية السورية وسنغافورة أن لكل بلد الحق السيادي في تحديد نظام العدالة الجنائية الخاص به، استناداً إلى ظروفه ووفقاً لالتزاماته الدولية.

5- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألغت سيراليون[5] وكازاخستان[6] عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. وأودعت أرمينيا[7] وكازاخستان[8] صكوك تصديقهما على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام[9]. وأقر المشرعون في بابوا غينيا الجديدة[10] وجمهورية أفريقيا الوسطى[11] مشاريع قوانين لإلغاء عقوبة الإعدام. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أمر المدعي العام، على المستوى الاتحادي، بوقف اختياري لجميع عمليات الإعدام على الصعيد الاتحادي إلى حين استعراض بعض السياسات والإجراءات[12]. وعلى مستوى الولايات، ألغت 36 ولاية عقوبة الإعدام، أو فرضت وقفاً اختيارياً رسمياً، أو لم تنفذ أي عملية إعدام منذ عقد من الزمن[13]. وألغت ولاية فرجينيا عقوبة الإعدام[14]، وأعلنت أوهايو عن وقف تنفيذ عمليات الإعدام[15]، وفي ولاية يوتا، يجري النظر في تشريع مشترك بين الحزبين لإلغاء عقوبة الإعدام[16].

6- وثمة حالياً عمليات قانونية محلية متعددة إما تم إطلاقها أو جاري تنفيذها لإلغاء عقوبة الإعدام. وفي غينيا الاستوائية، وافق مجلس الشيوخ على استعراض قانون العقوبات لإلغاء عقوبة الإعدام، في انتظار الموافقة النهائية من الرئيس. وفي غانا، قدم في البرلمان مشروع قانون يقترح إلغاء عقوبة الإعدام[17]. وفي ليبريا، استعرضت السلطة التنفيذية التشريعات التي تتضمن أحكاماً تتعلق بعقوبة الإعدام وقدمت مشروع قانون إلى السلطة التشريعية لإلغائها. وفي زامبيا، تعهد الرئيس بإلغاء عقوبة الإعدام والعمل مع البرلمان لتحقيق هذه الغاية[18].

(5) Law on amendments and additions to certain legislative acts on the abolition of the death penalty, 29 December 2021.

(6) Law on the abolition of the death penalty, 8 October 2021; https://statehouse.gov.sl/2021/10/08/.

(7) CCPR/C/ARM/CO/3، الفقرة 4.

(8) CERD/C/KAZ/CO/8-10، الفقرة 3(أ).

(9) انظر https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-12&chapter=4&clang=_en.

(10) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/comment-un-high-commissioner-human-rights-michelle-bachelet-adoption-law.

(11) انظر https://www.ohchr.org/en/2022/01/comment-un-high-commissioner-human-rights-michelle-bachelet-papsua-new-guineas-repeal-death؛ و https://icomdp.org/wp-content/uploads/2022/02/ICDP-Papua-New-Guinea_Press-Release.pdf_01_2022.

(12) انظر https://www.justice.gov/opa/pr/attorney-general-merrick-b-garland-imposes-moratorium-federal-executions-orders-review.

(13) انظر https://reports.deathpenaltyinfo.org/year-end/YearEndReport2021.pdf.

(14) انظر https://lis.virginia.gov/cgi-bin/legp604.exe?211+sum+HB2263؛ و https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2021/072.asp.

(15) انظر https://reports.deathpenaltyinfo.org/year-end/YearEndReport2020.pdf؛ و https://deathpenaltyinfo.org/news-brief/kareem-jackson-receives-fourth-execution-reprieve-in-ohio-execution-date-re-set-for-2025؛ و https://deathpenaltyinfo.org/news-brief/ohio-governor-issues-three-more-reprieves-reschedules-executions-for-2025.

(16) انظر https://deathpenaltyinfo.org/news/legislators-plan-new-attempt-to-repeal-utah-capital-punishment-law-as-prominent-county-attorney-announces-he-will-no-longer-seek-the-death-penalty.

(17) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf.

(18) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2022/05/zambias-pledge-abolish-death-penalty.

7- وقد نظرت المحاكم المحلية في مختلف الدول في المسائل المتعلقة بدستورية أحكام عقوبة الإعدام أو مشروعيتها في سياق مختلف التطبيقات. وفي ملاوي، أعلنت محكمة الاستئناف العليا أن عقوبة الإعدام غير دستورية وتتعارض مع الحق في الحياة[19]. ومع ذلك، أصدرت المحكمة العليا بعد ذلك حكماً "متقناً" يلغي حكمها الأصلي[20]. ورحبت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ببيان رئيس ملاوي الذي أشار فيه إلى أن الحكم السابق اللاغي لعقوبة الإعدام سيحترم[21]. وقُدمت أيضاً طعون في دستورية عقوبة الإعدام وجاري النظر فيها من قبل السلطة القضائية في كل من ترينيداد وتوباغو[22] وجمهورية كوريا[23] وغيانا[24].

8- وخلال عملية الاستعراض الدوري الشامل التي أجراها المجلس، قدمت الدول توصيات عديدة إلى الدول المبقية على عقوبة الإعدام. وشملت التوصيات التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد أو النظر في التصديق عليه[25]؛ وقصر استخدام عقوبة الإعدام على الجرائم التي تستوفي عتبة "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي[26]؛ وإلغاء الطابع الإلزامي لعقوبة الإعدام[27]؛ وتحسين فرص حصول الأفراد الذين قد يواجهون عقوبة الإعدام على المساعدة القانونية[28]؛ وضمان الامتثال الصارم للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة في جميع الحالات التي تصدر فيها أحكام بالإعدام[29]؛ وتخفيف جميع أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن[30]؛ وتنظيم حملات توعية بشأن حقوق الإنسان وبدائل عقوبة الإعدام[31]؛ وفرض وقف اختياري[32]؛ والنظر في إلغاء عقوبة الإعدام[33].

9- وقبلت ساموا وسيراليون وليبريا وناورو والنيجر التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل بإلغاء عقوبة الإعدام إلغاء كاملاً[34]. وقبلت بيلاروس توصية بالنظر في فرض وقف اختياري

(19) انظر https://malawilii.org/mw/judgment/supreme-court-appeal/2021/3.

(20) انظر https://www.jurist.org/news/2021/08/malawi-supreme-court-reverses-death-penalty-ban/.

(21) انظر https://www.ohchr.org/en/2021/08/comment-un-human-rights-spokesperson-marta-hurtado-malawis-death-penalty-reinstatement.

(22) انظر https://deathpenaltyproject.org/wp-content/uploads/2022/04/DPP-Annual-report-2021-Web-spread-150dpi.pdf.

(23) انظر https://www.humanrights.go.kr/site/program/board/basicboard/view?currentpage=3&menuid=&pagesize=10&boardtypeid=7003&boardid=7606409&002002001.

(24) انظر https://deathpenaltyproject.org/wp-content/uploads/2022/04/DPP-Annual-report-2021-Web-spread-150dpi.pdf.

(25) على سبيل المثال، التوصيات الموجهة إلى بيلاروس (A/HRC/46/5)، وتايلند (A/HRC/49/17)، وسنغافورة (A/HRC/48/16)، والصومال (A/HRC/48/11)، وعمان (A/HRC/47/11)، وليبيا (A/HRC/46/17)، والولايات المتحدة (A/HRC/46/15).

(26) على سبيل المثال، التوصيات الموجهة إلى تايلند (A/HRC/49/17).

(27) على سبيل المثال، التوصيات الموجهة إلى سنغافورة (A/HRC/48/16).

(28) على سبيل المثال، التوصيات المقدمة إلى الولايات المتحدة (A/HRC/46/15).

(29) على سبيل المثال، التوصيات الموجهة إلى سنغافورة (A/HRC/48/16).

(30) على سبيل المثال، التوصيات المقدمة إلى بيلاروس (A/HRC/46/5) وليبيا (A/HRC/46/17).

(31) على سبيل المثال، التوصيات الموجهة إلى تايلند (A/HRC/49/17).

(32) على سبيل المثال، التوصيات الموجهة إلى بيلاروس (A/HRC/46/5)، وتايلند (A/HRC/49/17)، وسنغافورة (A/HRC/48/16)، والصومال (A/HRC/48/11)، وعمان (A/HRC/47/11)، وليبيا (A/HRC/46/17)، والولايات المتحدة (A/HRC/46/15).

(33) المرجع نفسه.

(34) A/HRC/46/6/Add.1؛ وA/HRC/47/17/Add.1؛ وA/HRC/48/5/Add.1؛ وA/HRC/48/17/Add.1؛ و https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https%3A%2F%2Fwww.ohchr.org%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2F2022-04%2FUPR39_Samoa_Thematic_List_of_Recommendations.docx&wdOrigin=BROWSELINK.

لتنفيذ أحكام الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام إلغاء كاملاً[35]. وأيدت الولايات المتحدة جزئياً التوصيات الداعية إلى النظر في فرض وقف اختياري والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام على المستوى الاتحادي[36]. وأيدت تايلند وجزر مارشال وساموا وسيراليون وليبريا وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة) وناورو والنيجر التوصيات الداعية إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني[37]. وأيدت سنغافورة التوصيات الداعية إلى استعراض مسألة استخدام عقوبة الإعدام ونوع الجرائم التي تطبَّق عليها[38]. وأيدت الولايات المتحدة توصية بتحسين فرص حصول الأفراد الذين قد يواجهون عقوبة الإعدام على المساعدة القانونية[39]. وأيدت إسواتيني وتايلند وساموا والنيجر التوصيات الرامية إلى تعزيز حملات التوعية والمناقشات العامة بشأن عقوبة الإعدام، بغية التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني[40].

باء- القيود المفروضة على العمل بعقوبة الإعدام وعلى نطاقها أو حدود العمل بها

10- سُجلت مبادرات تقيد العمل بعقوبة الإعدام في عدة دول. فاعتمدت كوبا إصلاحات في القانون الجنائي تقضي بإلغاء عقوبة الإعدام على أربع جرائم من القانون العام[41]. وعدّلت عمان قواعد إصدار أحكام الإعدام في قانون الإجراءات الجنائية، حيث أصبحت تنص على أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكماً بالإعدام إلا بإجماع الآراء[42]. وعدّل السودان قانونه الجنائي لحظر تطبيق عقوبة الإعدام على الأطفال لجميع الجرائم، وكذلك على العديد من الجرائم، بما في ذلك الردة واللواط[43].

11- وسُجلت أيضاً مبادرات متعددة تقضي بحظر عقوبة الإعدام ضد الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية – الاجتماعية أو الذهنية. ففي باكستان، حظرت المحكمة العليا إعدام السجناء الذين يعانون من إعاقات نفسية – اجتماعية أو ذهنية معينة[44]. وفي الولايات المتحدة، اعتمدت ولايتا أوهايو[45] وكنتاكي[46] مشروعي قانونين يحظران عقوبة الإعدام للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية – الاجتماعية أو الذهنية الخطيرة.

(35) A/HRC/46/5/Add.1.

(36) A/HRC/46/15/Add.1.

(37) A/HRC/46/6/Add.1؛ وA/HRC/46/14/Add.1؛ وA/HRC/47/17/Add.1؛ A/HRC/47/4/Add.1؛ وA/HRC/48/5/Add.1؛ وA/HRC/49/17/Add.1؛ A/HRC/48/17/Add.1؛ وhttps://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https%3A%2F%2Fwww.ohchr.org%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2F2022-04%2FUPR39_Samoa_Thematic_List_of_Recommendations.docx&wdOrigin=BROWSELINK.

(38) A/HRC/48/16/Add.1.

(39) A/HRC/46/15/Add.1.

(40) A/HRC/49/14/Add.1؛ وA/HRC/48/5/Add.1؛ وA/HRC/49/17/Add.1؛ وhttps://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https%3A%2F%2Fwww.ohchr.org%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2F2022-04%2FUPR39_Samoa_Thematic_List_of_Recommendations.docx&wdOrigin=BROWSELINK.

(41) انظر https://files.sld.cu/prevemi/files/2013/03/ley_87_modifica_codigo_penal_1999.pdf.

(42) المرسوم السلطاني رقم 2020/120 المؤرخ في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن تعديل قواعد حكم الإعدام في قانون الإجراءات الجنائية.

(43) قانون التعديلات المتنوعة الصادر في تموز/يوليه 2020. تعديل المادتين 27 و148 من القانون الجنائي.

(44) انظر https://perma.cc/JYL9-2573.

(45) Ohio House Bill 136.

(46) Kentucky House Bill 269.

جيم- الصكوك الدولية والإقليمية التي تسهم في إلغاء عقوبة الإعدام

12- حتى 15 حزيران/يونيه 2022، كانت 90 دولة قد أودعت صكوك تصديقها أو انضمامها إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد، وهو المعاهدة الدولية الرئيسية التي تحظر العمل بعقوبة الإعدام[47].

13- وشجعت هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدول على النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني أو الانضمام إليه، بما في ذلك ما يتعلق بالسنغال[48] والعراق[49] وقطر[50] والكاميرون[51] وكمبوديا[52] وكينيا[53] ونيجيريا[54]. كما دعت هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدول، بما فيها سنغافورة[55] وكوبا[56] وكينيا[57] ونيجيريا[58]، إلى النظر في إعلان وقف اختياري للعمل بعقوبة الإعدام بغية إلغائها.

14- وأوصت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أيضاً بأن تنظر الدول في التقيد بوقف اختياري لتطبيق عقوبة الإعدام؛ وتعليق تنفيذ عمليات الإعدام بحق السجناء المحكوم عليهم بالإعدام وتخفيف الأحكام الصادرة بحقهم؛ والتعجيل باتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان إلغاء عقوبة الإعدام في القانون والممارسة والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني[59].

15- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بيلاروس لإعدامها شخصاً لا تزال اللجنة تنظر في التماسه ووجدت أن عدم امتثال بيلاروس لطلبها باتخاذ تدابير مؤقتة يشكل انتهاكاً للبروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد[60]. كما أدانت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عملية إعدام نفذت في الولايات المتحدة، على الرغم من أن اللجنة طلبت اتخاذ تدابير وقائية في تلك القضية[61]. وأعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان عن قلقهم إزاء قيام صربيا بتسليم فرد إلى البحرين، حيث يمكن أن يواجه الفرد عقوبة الإعدام، على الرغم من التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[62].

(47) انظر https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-12&chapter=4&clang=_en.

(48) CRC/C/KHM/CO/4-6.

(49) CERD/C/CMR/CO/22-23، الفقرة 36.

(50) CCPR/C/IRQ/CO/6، الفقرة 19.

(51) CCPR/C/KEN/CO/4، الفقرات 22 و23.

(52) CAT/C/NGA/COAR/1.

(53) CCPR/C/QAT/CO/1، الفقرة 21.

(54) CEDAW/C/SEN/CO/8، الفقرة 48.

(55) CAT/C/CUB/CO/3.

(56) CAT/C/KEN/CO/3.

(57) CAT/C/NGA/COAR/1.

(58) CERD/C/SGP/CO/1، الفقرة 22(ب).

(59) انظر https://www.achpr.org/public/Document/file/English/ENG-Intersession%20Activity%20Report-WGDP.pdf.

(60) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/belarus-un-human-rights-committee-condemns-execution.

(61) انظر https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2022/115.asp.

(62) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27096؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27094.

دال- إعادة العمل بعقوبة الإعدام أو توسيع نطاقها أو استئناف عمليات الإعدام

16- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإن الدول الأطراف في العهد التي ألغت عقوبة الإعدام، سواء عن طريق تعديل قوانينها المحلية؛ أو الانضمام كطرف في البروتوكول الاختياري الثاني، مما لا يتضمن أحكاماً تتعلق بإنهاء العمل به ولا يجوز للدول الأطراف الانسحاب منه، أو باعتماد صك دولي آخر يلزمها بإلغاء عقوبة الإعدام، يُمنع عليها أن تعيد العمل بها. وعلاوة على ذلك، لا يجوز للدول الأطراف أن تُحوِّل أي جريمةٍ لم تكن تستوجب عقوبة الإعدام إلى جريمة يعاقَب عليها بالإعدام، لدى التصديق على العهد أو في أي وقت بعد ذلك[63]. وأعربت اللجنة كذلك عن أنه يتعارض مع موضوع المادة 6 وغرضها اتخاذ الدول الأطراف خطوات ترمي فعلياً إلى زيادة مستوى استخدامها لعقوبة الإعدام وتوسيع نطاق لجوئها إليها[64].

17- واعتمدت أو أدخلت عدة قوانين تنص على عقوبة الإعدام أو توسع نطاق استخدامها. ففي بيلاروس، أدخلت تعديلات على القانون الجنائي لتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام ليشمل "الإعداد والشروع" في الجرائم المتصلة بالإرهاب، بما في ذلك الأنشطة التي لا تندرج تحت تعريف "أشد الجرائم خطورة" بموجب المادة 6(2) من العهد[65]. وفي غواتيمالا، قدم إلى الكونغرس قانون يهدف إلى إصلاح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لإعادة العمل بعقوبة الإعدام في جرائم القتل وقتل الأقارب والاغتيال والاختطاف[66]. وفي الهند ونيجيريا، وسعت ولايات عدّة نطاق عقوبة الإعدام، بما في ذلك على الجرائم الجنسية[67] والاختطاف وسرقة الماشية[68]. وفي السودان، وسَّعت التعديلات التي أُدخلت على القانون الجنائي نطاق تطبيق عقوبة الإعدام ليشمل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 70 عاماً فيما يتعلق بالجرائم الموجهة ضد الدولة، وإساءة استعمال المال العام[69].

18- وأعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم إزاء استئناف عمليات الإعدام على الصعيد الاتحادي في الولايات المتحدة بين تموز/يوليه 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، وأشاروا إلى عدم توافق ذلك مع الالتزامات الدولية للبلد[70]. وفي ردها على التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل في آذار/مارس 2021، أشارت الولايات المتحدة إلى أن الرئيس يؤيد إنهاء عقوبة الإعدام تشريعياً على المستوى الاتحادي وتحفيز الولايات على أن تحذو حذو الحكومة الاتحادية[71].

(63) انظر التعليق العام رقم 36، الفقرة 34.

(64) المرجع نفسه، الفقرة 50.

(65) Law No. 275-Z of 9 July 1999; and https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27295.

(66) القانون رقم 5714 المؤرخ 27 كانون الثاني/يناير 2021.

(67) Punjab Excise (Amendment) Act, 2021 (No. 7 of 2021), sect. 61A; Madhya Pradesh Excise (Amendment) Act, 2021 (No. 28 of 2021), sect. 49A; and Shakti Criminal Laws (Maharashtra Amendment) Bill, 2020 (No. LI of 2021).

(68) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf؛ الورقة المقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا.

(69) قانون التعديلات المتنوعة الصادر في تموز/يوليه 2020. تعديل المادة 27 من القانون الجنائي.

(70) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25703؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26045.

(71) A/HRC/46/15/Add.1، الفقرة 10.

19- وأعرب بعض كبار المسؤولين في الاتحاد الروسي[72] وتونس[73] وغواتيمالا[74] عن تأييدهم لإعادة العمل بعقوبة الإعدام. وفي ميانمار، أعلن الجيش قرار إنفاذ أحكام الإعدام بعد وقف اختياري بحكم الواقع دام أكثر من 30 عاماً[75].

20- وكان للتدابير المتخذة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر على فرض عقوبة الإعدام وتطبيقها. فأفادت التقارير بأن هناك انخفاضاً في عدد أحكام الإعدام التي فرضت ونفذت في عام 2020، بما في ذلك في إيران (جمهورية - الإسلامية) والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى التدابير التي اعتمدت للتصدي للجائحة[76].

21- ومع تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة في عامي 2021 و2022، استؤنفت عمليات الإعدام أو زادت في عدة بلدان. فلقد استأنفت الإمارات العربية المتحدة وبيلاروس واليابان عمليات الإعدام في عام 2021[77]. واستأنفت سنغافورة عمليات الإعدام للجرائم المتصلة بالمخدرات في آذار/مارس 2022، بعد توقف دام أكثر من عامين[78]. وفي الولايات المتحدة، استأنفت ولاية أريزونا عمليات الإعدام في أيار/مايو 2022، بعد توقف دام ثماني سنوات[79]. وتفيد التقارير بأن عمليات الإعدام شهدت زيادة كبيرة في جمهورية إيران الإسلامية[80]، ويعزى ذلك جزئياً إلى زيادة عمليات الإعدام المتصلة بالمخدرات[81]، وفي جنوب السودان والصومال والمملكة العربية السعودية[82] اليمن[83]. وفي عام 2021، سجلت زيادات كبيرة في فرض عقوبة الإعدام في باكستان وبنغلاديش وموريتانيا والهند، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وفييت نام ومصر وميانمار واليمن[84].

(72) انظر https://twitter.com/GuatemalaGob/status/1359962852933718016?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1359962852933718016%7Ctwgr%5E%7Ctwcon%5Es1_&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.telesurtv.net%2Fnews%2Fpresidente-guatemala-sugiere-pais-retome-pena-muerte-20210212-0007.html.

(73) انظر https://www.reuters.com/world/europe/russian-negotiator-says-ukraines-azov-fighters-dont-deserve-live-2022-05-17/; and www.dw.com/en/prisoners-of-war-from-azov-do-the-fighters-face-the-death-penalty-in-russia/a-61883690.

(74) انظر https://www.lecourrierdelatlas.com/le-plaidoyer-du-president-saied-en-faveur-de-la-peine-de-mort/.

(75) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/50th-session-human-rights-council-oral-update-myanmar; https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/06/myanmar-un-experts-sound-alarm-over-juntas-decision-enforce-death-sentences; and www.un.org/sg/en/content/highlight/2022-06-03.html.

(76) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/ACT5037602021ENGLISH.pdf؛ و https://reports.deathpenaltyinfo.org/year-end/YearEndReport2020.pdf؛ و https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2021/05/Global-prison-trends-2021.pdf.

(77) انظر https://www.amnesty.org/en/documents/act50/5418/2022/en/.

(78) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2022/04/singapore-urged-halt-two-imminent-executions؛ و https://www.eeas.europa.eu/eeas/singapore-statement-spokesperson-execution-abdul-kahar-bin-othman_en؛ و www.ohchr.org/en/press-releases/2022/05/singapore-un-human-rights-experts-urge-immediate-death-penalty-moratorium.

(79) انظر https://deathpenaltyinfo.org/news/witnesses-report-problems-inserting-iv-in-arizonas-first-execution-in-eight-years.

(80) انظر https://www.iranhr.net/en/reports/27.

(81) انظر https://www.hri.global/death-penalty-2021. انظر أيضاً A/HRC/49/75، الفقرة 5.

(82) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2022/03/comment-un-high-commissioner-human-rights-michelle-bachelet-execution-81-people.

(83) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf.

(84) انظر https://www.amnesty.org/en/documents/act50/5418/2022/en/.

22- وفي عام 2020، أفادت التقارير بأن عمليات الإعدام زادت بشكل كبير في مصر، إذ أفيد بأنها استأثرت مع إيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق والمملكة العربية السعودية بنسبة 88 في المائة من جميع عمليات الإعدام المعروفة في ذلك العام[85]. وفي عام 2020، استؤنفت عمليات الإعدام في عمان وقطر والهند، فضلاً عن مقاطعة تايوان الصينية[86].

ثالثاً- الشفافية واستخدام عقوبة الإعدام

23- أهاب المجلس، في قراره 9/48، الدول التي لم تلغ عقوبة الإعدام بعد إلى كفالة الشفافية فيما يتعلق بفرض تلك العقوبة وتطبيقها؛ وأن تكون شفافة في أساليب تنفيذها، بوسائل منها التشريعات أو البروتوكولات أو الممارسات؛ وأن تتيح بصورة منهجية وعلنية معلومات كاملة ودقيقة وذات صلة، مصنفة حسب نوع الجنس والسن والجنسية والعرق والمعايير الأخرى المنطبقة، فيما يخص عملها بعقوبة الإعدام. وأشار القرار إلى أن هذه المعلومات يمكن أن تسهم في نقاشات مستنيرة وشفافة على الصعيدين الوطني والدولي، علماً بأن الحصول على معلومات موثوقة عن فرض عقوبة الإعدام وتطبيقها يتيح للجهات المعنية فهم نطاق هذه الممارسات وتقييمها.

24- ويبقى من الصعب الحصول على إحصائيات عالمية دقيقة ومحدثة عن العمل بعقوبة الإعدام. فعلى سبيل المثال، تواصل الصين وفييت نام تصنيف البيانات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام كسرّ من أسرار الدولة[87]، وبالكاد تتاح معلومات عن بلدان مثل بيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية[88]. وفي الصين، ورد أن الشفافية القضائية انخفضت بعد أن حذفت المحكمة الشعبية العليا القضايا الجنائية من موقعها العام على الإنترنت، بما في ذلك جميع قرارات المراجعة التي أصدرتها بحق الحالات الصادر فيها أحكام بالإعدام[89]. وشددت المفوضة السامية في سياق زيارة رسمية إلى الصين على أهمية إصدار بيانات عن عقوبة الإعدام[90].

25- وأعربت هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن أسفها لعدم وجود إحصاءات رسمية فيما يتعلق بعدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في نيجيريا[91]، وعدم وجود أرقام ومعلومات شاملة عن الضمانات القانونية فيما يتعلق بفرض عقوبة الإعدام وتطبيقها في العراق[92]. وأوصوا بأن تتخذ قطر تدابير مناسبة لإذكاء الوعي لتعبئة الرأي العام دعماً لإلغاء عقوبة الإعدام[93]، وأن تقوم بوتسوانا بحملات عامة للترويج لإلغاء عقوبة الإعدام[94].

(85) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/ACT5037602021ENGLISH.pdf.

(86) المرجع نفسه.

(87) انظر https://www.amnesty.org/en/documents/act50/5418/2022/en/.

(88) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf.

(89) انظر https://www.amnesty.org/en/documents/act50/5418/2022/en/ (p. 28)؛ والورقة المقدمة من The Rights Practice.

(90) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2022/05/statement-un-high-commissioner-human-rights-michelle-bachelet-after-official.

(91) CAT/C/NGA/COAR/1.

(92) CAT/C/IRQ/CO/2.

(93) CCPR/C/QAT/CO/1.

(94) CCPR/C/BWA/CO/2.

رابعاً- ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام

26- أكد المجلس من جديد، في قراره 9/48، الضمانات التي تكفل حماية الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام، وهي المعايير الدنيا المعترف بها دولياً التي يتعين على الدول التي تواصل فرض عقوبة الإعدام الالتزام بها[95]. وتناولت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم 36، بإسهاب مصطلح "أشد الجرائم خطورة"، وإلزامية عقوبة الإعدام، وضمانات المحاكمة العادلة، والحق في التماس العفو أو تخفيف العقوبة، وأساليب الإعدام، وحماية الأحداث والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل.

ألف- تقييد العمل بعقوبة الإعدام في حالات "أشد الجرائم خطورة"

27- وفقاً للمادة 6(2) من العهد، ينبغي للدول ألا تفرض عقوبة الإعدام إلا على "أشد الجرائم خطورة". وترى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم 36، أنه يجب أن تفسّر عبارة "أشد الجرائم خطورة" تفسيراً ضيقاً، وألا تنطبق إلا على الجرائم البالغة الخطورة التي يتعلق فيها الأمر بالقتل المتعمد. وذكرت اللجنة أن الجرائم التي لا تؤدي مباشرة وعمداً إلى الوفاة لا يجوز أبداً، في إطار المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن تشكل أساساً للحكم بعقوبة الإعدام[96].

28- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفيد بأن القانون ينص على عقوبة الإعدام في حالة جرائم لا تستوفي العتبة المذكورة أعلاه، مثل الجرائم المتصلة بالمخدرات[97]، أو الجرائم الاقتصادية مثل الفساد[98]، أو العلاقات الجنسية بالتراضي خارج إطار الزواج[99]، أو العلاقات الجنسية المثلية[100]،

(95) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 50/1984، المرفق؛ والوثيقة E/2015/49، الفقرة 60.

(96) التعليق العام رقم 36، الفقرة 35.

(97) على سبيل المثال، إندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وتايلند وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا وسنغافورة والصين وفييت نام وماليزيا: https://www.hri.global/files/2022/03/09/HRI_Global_Overview_2021_Final.pdf؛ وhttps://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf؛ و https://www.incb.org/documents/Publications/AnnualReports/AR2021/Annual_Report/E_INCB_2021_1_eng.pdf.

(98) على سبيل المثال، الصين (https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf).

(99) على سبيل المثال، ملديف (CEDAW/C/MDV/CO/6) واليمن (CEDAW/C/YEM/CO/7-8، الفقرة 17).

(100) انظر (https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2021/05/Global-prison-trends-2021.pdf (p. 26.

أو الاغتصاب[101]، أو الاختطاف[102]، أو التجديف[103]، أو التجسس[104]، أو الخيانة العظمى[105]، أو فئات واسعة من الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة[106].

29- وأشار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، في دراسته عن الاحتجاز التعسفي المتصل بسياسات المخدرات، إلى أن فرض عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات لا يتفق مع المعايير الدولية المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام. بيد أنه لاحظ بحسب التقارير وجود آلاف الأشخاص ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات، وأنه كثيراً ما تشكل أحكام الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات نسبة عالية من مجموع أحكام الإعدام الصادرة[107]. ودعت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات جميع الدول التي تُبقي على عقوبة الإعدام بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات إلى النظر في إلغاء عقوبة الإعدام على تلك الجرائم وتخفيف أحكام الإعدام التي صدرت فعلياً[108].

30- وزاد فرض وتطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات بشكل كبير في عام 2021، بعد انخفاض كان قد سُجل في عام 2020[109]. وتفيد التقارير بأن 35 بلداً تنص على عقوبة الإعدام كعقوبة على جرائم المخدرات[110]، كما تكتسي عقوبة الإعدام طابعاً إلزامياً بالنسبة لبعض جرائم المخدرات في 12 بلداً[111]. ويمثل الأشخاص المنتمون إلى الفئات الضعيفة والمهمشة، والأشخاص المنتمون إلى أقليات، والرعايا الأجانب، والنساء نسبة مفرطة بين الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام بسبب جرائم المخدرات[112]. وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت على قانون مكافحة المخدرات غير المشروعة في جمهورية إيران الإسلامية، أُبلغ عن حدوث زيادة كبيرة في عمليات الإعدام المتصلة بالمخدرات[113].

(101) على سبيل المثال، بنغلاديش (https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2021/05/Global-prison-trends-2021.pdf)، ومصر والهند (على سبيل المثال، ولاية ماهاراشترا)، ونيجيريا (على سبيل المثال، ولاية جيغاوة /https://moj.jg.gov.ng/violence-against-persons-prohibition-law-2021)، وباكستان والسودان (https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf).

(102) على سبيل المثال، ماليزيا (https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf).

(103) على سبيل المثال، نيجيريا (https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/09/un-rights-experts-urge-nigeria-overturn-death-sentence-singer-who-shared) وباكستان (https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf).

(104) على سبيل المثال، إيران (جمهورية - الإسلامية) (https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/03/iran-ahmadreza-djalali-nearing-death-solitary-confinement-torture-must-end) واليمن (https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26361).

(105) على سبيل المثال، بوتسوانا (CCPR/C/BWA/CO/2).

(106) على سبيل المثال، كوبا (CAT/C/CUB/CO/3)، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والمملكة العربية السعودية، واليمن (https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf).

(107) A/HRC/47/40، الفقرات 41-43.

(108) انظر https://www.incb.org/documents/Publications/AnnualReports/AR2021/Annual_Report_E_INCB_2021_1_eng.pdf/.

(109) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf.

(110) انظر https://www.hri.global/files/2022/03/09/HRI_Global_Overview_2021_Final.pdf.

(111) الورقة المقدمة من Harm Reduction International.

(112) انظر https://www.hri.global/files/2022/03/09/HRI_Global_Overview_2021_Final.pdf. انظر أيضاً http://fileserver.idpc.net/library/No-One-Believed-Me.pdf.

(113) انظر https://www.hri.global/files/2022/03/09/HRI_Global_Overview_2021_Final.pdf.

31- وواصلت عدة دول فرض وتطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالإرهاب. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى أن معظم أحكام الإعدام يصدر في العراق بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب ويكون مصحوباً بغياب ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة[114]. وأعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان عن قلقهم إزاء استخدام قوانين مكافحة الإرهاب في مصر[115] والعراق[116] والمملكة العربية السعودية، بما في ذلك ضد الرعايا الأجانب والأشخاص المنتمين إلى أقليات[117]، للحكم على الأفراد بالإعدام بعد إجراءات قضائية أفيد بأنها لا تفي بضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، وادعاءات بالاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة[118]، والاختفاء القسري[119]. وأدانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان الإعدام الجماعي في المملكة العربية السعودية بتهم تتعلق بالإرهاب، بما في ذلك بحق أشخاص ينتمون إلى أقليات شاركوا في احتجاجات مناهضة للحكومة[120]. كما أشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى وجود "تقارير مقلقة" عن عمليات إعدام في مصر بناء على إدانات بالإرهاب يزعم أنها لا تفي بمعايير المحاكمة العادلة[121].

32- وأكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مجدداً أنه لا يجوز أبداً، بأي حال من الأحوال، تطبيق عقوبة الإعدام فيما يتعلق بسلوك ينتهك تجريمه في حد ذاته أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الزنا أو المثلية الجنسية أو الردة أو إنشاء جماعات سياسية معارضة أو إهانة رئيس دولة[122]. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن شعورها بالأسى إزاء التقارير التي تتحدث عن إمكانية فرض عقوبة الإعدام في 12 ولاية نيجيرية تطبق الشريعة على جرائم مثل الزنا أو الردة أو السحر أو العلاقات الجنسية بين أشخاص من نفس الجنس[123]، ولاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بقلق أن العلاقات الجنسية الناشئة عن تراضي الطرفين خارج إطار الزواج لا تزال تعاقب بالجلد، وتعاقب في ملديف بالإعدام في بعض الحالات، وهي حالة تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، وأوصت بإلغاء تجريم مثل تلك العلاقات[124].

باء- حظر العمل بإلزامية عقوبة الإعدام

33- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، ينبغي أن تراعي المحكمة التي تصدر الحكم في جميع الحالات التي تنطوي على تطبيق عقوبة الإعدام، الظروف الشخصية للجاني والملابسات الخاصة للجريمة. وذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن الحكم الإلزامي بعقوبة الإعدام يكتسي طابعاً تعسفياً، إذ لا يترك للمحاكم المحلية أي هامش من السلطة التقديرية لتحديد ما إذا كانت الجريمة المعنية

(114) CAT/C/IRQ/CO/2.

(115) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26600.

(116) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25494.

(117) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27156.

(118) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26411؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27156.

(119) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26535.

(120) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2022/03/comment-un-high-commissioner-human-rights-michelle-bachelet-execution-81-people.

(121) انظر https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2022/03/press-briefing-notes-egypt-executions.

(122) التعليق العام رقم 36، الفقرة 36.

(123) CAT/C/NGA/COAR/1.

(124) CEDAW/C/MDV/CO/6.

تستوجب عقوبة الإعدام وما إذا كان يجوز إصدار الحكم بالإعدام على مرتكبها بالنظر إلى ظروفه الخاصة[125]. ومثل تلك أحكام الإعدام الإلزامية فإنَّه لا يتسق مع شرط قصر عقوبة الإعدام على "أخطر الجرائم"[126].

34- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفيد بأن القانون في عدد من الدول لا يزال يعمل بأحكام الإعدام الإلزامية أو ينص عليها، بما في ذلك في إيران (جمهورية - الإسلامية)[127] وباكستان[128] وترينيداد وتوباغو وزامبيا[129] وسنغافورة[130] وغانا والكاميرون وكينيا[131] وماليزيا[132] ونيجيريا[133]. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء كون عقوبة الإعدام لا تزال إلزامية بالنسبة لبعض الجرائم في بوتسوانا والعراق، وأوصت بأن تتخذ هاتان الدولتان، في حالة إبقائها على عقوبة الإعدام، جميع التدابير اللازمة لضمان ألا تكون إلزامية أبداً[134]. وفيما يتعلق بسنغافورة، أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء المعلومات التي تفيد بأن الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية، ولا سيما الملايو، ممثلون تمثيلاً زائداً بين الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام الإلزامية، وأعربت عن أسفها لأن الدولة لم تقدم إحصاءات مفصلة مصنفة حسب الأصل الإثني[135].

35- وقد اتُخذت بعض المبادرات لإلغاء إلزامية عقوبة الإعدام. فألغت أوغندا الجرائم التي تستلزم العقاب بالإعدام من مختلف قوانينها الأساسية الجنائية، مما مكن المحاكم من التمتع بسلطة تقديرية أكبر لدى إصدار الأحكام[136]. ورحبت هيئات معاهدات حقوق الإنسان بالخطوات التي اتخذتها كينيا لتنفيذ الحكم الصادر في قضية أمام المحكمة العليا في عام 2017 اعتبرت أن الاستخدام الإلزامي لعقوبة الإعدام في جرائم القتل غير دستوري، وأوصت كينيا بالإسراع في عملية تعديل إطارها القانوني الوطني وفقاً لذلك[137]. وأعلنت ماليزيا أنها ستلغي إلزامية عقوبة الإعدام على 11 جريمة، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات، وستعيد النظر في استخدام عقوبة الإعدام في 22 جريمة أخرى[138].

(125) التعليق العام رقم 36، الفقرة 37؛ والوثيقة A/HRC/39/19، الفقرة 24.

(126) الوثيقة E/2015/49، الفقرة 63.

(127) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf.

(128) الورقتان المقدمتان من اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام ومن Justice Project Pakistan.

(129) انظر https://www.monash.edu/law/research/eleos/blog/eleos-justice-blog-posts/discretion-in-law-but-not-in-practice-malaysias-dangerous-drugs-act.

(130) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf.

(131) International Commission against the Death Penalty and Justice Project Pakistan submissions.

(132) الورقة المقدمة من سنغافورة؛ وCERD/C/SGP/CO/1.

(133) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf.

(134) CCPR/C/BWA/CO/2؛ CCPR/C/IRQ/CO/6.

(135) CERD/C/SGP/CO/1، الفقرة 21.

(136) The Law Revision (Penalties in Criminal Matters) Miscellaneous (Amendment) Act (2019), 5 November 2021.

(137) CCPR/C/KEN/CO/4؛ وCAT/C/KEN/CO/3. انظر أيضاً الورقة المقدمة من Reprieve.

(138) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/06/malaysia-un-experts-welcome-announcement-abolish-mandatory-death-penalty.

36- وفي حكمين جديدين، خلصت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى أن إلزامية عقوبة الإعدام في جمهورية تنزانيا المتحدة تنتهك الحق في الحياة ولا تمنح القاضي أي سلطة تقديرية في إصدار الأحكام، وأمرت بإلغاء إلزامية عقوبة الإعدام في غضون سنة واحدة[139].

جيم- ضمانات المحاكمة عادلة

37- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، من شأن الإخلال بما تنص عليه المادة 14 من العهد من ضمانات المحاكمة العادلة، بما يفضي إلى فرض حكم بالإعدام، أن يجعل هذا الحكم تعسفياً في طابعه ومنافياً للحق في الحياة[140]. وتشمل تلك الانتهاكات استخدام الاعترافات المنتزعة بالقوة؛ أو عدم توافر التمثيل الفعال؛ أو التأخير المفرط وغير المبرر؛ أو عدم نزاهة الإجراءات الجنائية بصفة عامة؛ أو عدم استقلالية أو حياد المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف[141]. وقد تجعل عيوب إجرائية خطيرة أخرى، مثل عدم إبلاغ المواطنين الأجانب المحتجزين على الفور بحقهم في إشعار قنصليات بلدانهم، وعدم إتاحة الأشخاص المزمع ترحيلهم إلى بلد يدعون أن حياتهم ستتعرض فيه لخطر حقيقي فرصة الاستفادة من إجراءات الاستئناف المتاحة، الحكم بعقوبة الإعدام مخالفاً لما تنص عليه المادة 6(1) من العهد[142].

38- وقدمت بعض الدول معلومات عن الضمانات والكفالات القانونية في ولاياتها القضائية[143]، فضلاً عن المساعدة القنصلية والقانونية المقدمة إلى المواطنين الذين يواجهون أحكاماً بالإعدام في ولايات قضائية أجنبية[144]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سمحت المحكمة العليا في ولاية كارولينا الشمالية في الولايات المتحدة للمتهمين بالتماس الانتصاف على أساس التحيز العنصري في محاكماتهم، واعتمدت الهيئة التشريعية في كاليفورنيا تشريعاً لتعزيز حظر الاختيار التمييزي لأعضاء هيئة المحلفين[145]. واعتمدت الصين التزاماً في خطة عملها المتعلقة بحقوق الإنسان بإنفاذ إجراءات أكثر صرامة لمراجعة أحكام الإعدام وتنفيذ آلية أكثر تشدداً للإبلاغ عن الحالات الصادر فيها أحكام بالإعدام واستعراضها[146].

39- وورد أن بعض أحكام الإعدام فرضت بعد اعتقالات تعسفية، وفي غياب ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة، وفي ظل مزاعم تعذيب، بما في ذلك في سياق تنفيذ قوانين مكافحة الإرهاب في البحرين والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن[147]. وتأسف هيئات معاهدات حقوق الإنسان

(139) انظر https://www.african-court.org/cpmt/storage/app/uploads/public/615/bf4/f09/615bf4f09e55a745995400.pdf؛ و https://www.african-court.org/cpmt/storage/app/uploads/public/61e/163/77e/61e16377e31f0332569496.pdf.

(140) انظر التعليق العام رقم 36، الفقرة 41؛ والتعليق العام رقم 32(2007)، الفقرة 59.

(141) التعليق العام رقم 36، الفقرة 41.

(142) المرجع نفسه، الفقرة 42.

(143) الجمهورية العربية السورية وسنغافورة والعراق وكينيا والمملكة العربية السعودية. انظر أيضاً الورقة المقدمة من اللجنة العمانية لحقوق الإنسان.

(144) المكسيك.

(145) انظر https://reports.deathpenaltyinfo.org/year-end/YearEndReport2020.pdf.

(146) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2022/05/statement-un-high-commissioner-human-rights-michelle-bachelet-after-official؛ و https://www.mfa.gov.cn/ce/cegn/eng/zxhd_1/t1905964.htm. انظر أيضاً الورقة المقدمة من The Rights Practice.

(147) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27113؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26985؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25543؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25494؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25475.

لعدم وجود معلومات عن الضمانات القانونية فيما يتعلق بفرض عقوبة الإعدام وتطبيقها في العراق[148]. كما أعربت عن قلقها إزاء استمرار الحكم على النساء والأطفال بالإعدام في جنوب السودان، بما في ذلك من قبل المحاكم العرفية وفي غياب ضمانات المحاكمة العادلة[149]. وأعربت أيضاً عن قلقها إزاء فرض عقوبة الإعدام في الكاميرون على أفراد الجماعات الإثنية والإثنية – اللغوية والإثنية – الدينية أمام المحاكم العسكرية ودون تقديم تفسير كاف[150]. ودق المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ناقوس الخطر إزاء فرض المحاكم العسكرية في ميانمار أحكاماً بالإعدام على المدنيين، مما يشكل انتهاكاً لضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة[151].

40- وبمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أبرز الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا أن انتهاك الحق في التمثيل القانوني الفعال يؤثر بشكل غير متناسب على أشد الفئات ضعفاً، وشددا على أنه يجب على أنظمة العدالة توفير الموارد اللازمة لإعداد دفاع فعال[152]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم إزاء الافتقار إلى المساعدة القانونية الفعالة في الحالات الصادر فيها أحكام بالإعدام في البحرين والولايات المتحدة واليمن[153]. وخلال جائحة كوفيد-19، أفادت التقارير بأن العديد من الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام لم يتمكنوا من الحصول على تمثيل قانوني شخصي، وأفاد بعض محامي الدفاع بأنهم لم يتمكنوا من إجراء تحقيقات حاسمة[154].

41- وألقت بعض الورقات الضوء على الشواغل المتعلقة بالمحاكمة العادلة في إيران (جمهورية – الإسلامية)[155] وباكستان[156] وبيلاروس[157] وسنغافورة[158] والصين[159] ومصر[160] والمملكة العربية السعودية[161]. وأُبلغ أيضاً في بلدان مختلفة عن وجود عقبات تعترض الحق في الدفاع، بما في ذلك التكاليف العقابية لتقديم طعون في فرض عقوبة الإعدام، فضلاً عن بواعث قلق تؤدي إلى تثبيط همم المحامين عن تولي القضايا الصادر فيها أحكام بالإعدام، مما يزيد من صعوبة العثور على تمثيل قانوني للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام[162].

(148) CAT/C/IRQ/CO/2.

(149) CEDAW/C/SSD/CO/1.

(150) CERD/C/CMR/CO/22-23.

(151) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/06/myanmar-un-experts-sound-alarm-over-juntas-decision-enforce-death-sentences.

(152) انظر https://www.coe.int/en/web/portal/-/world-day-against-the-death-penalty-10-october-2020-joint-declaration-by-eu-high-representative-and-council-of-europe-secretary-general.

(153) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27094؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadFile?gId=36897؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25543؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26045.

(154) انظر https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/04/death-penalty-2020-despite-covid-19-some-countries-ruthlessly-pursued-death-sentences-and-executions/.

(155) الورقة المقدمة من معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية.

(156) Submission of The Rights Practice.

(157) الورقة المقدمة من اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام.

(158) الورقة المقدمة من الائتلاف العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

(159) والورقة المقدمة من The Rights Practice.

(160) الورقة المقدمة من اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام.

(161) الورقة المقدمة من معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية.

(162) المرجع نفسه.

دال- الحق في التماس العفو أو تخفيف العقوبة

42- تنص المادة 6(4) من العهد على أن الدول الأطراف مطالبة بالسماح لأي شخص حكم عليه بالإعدام بالتماس العفو الخاص أو إبدال العقوبة في جميع الحالات. ووفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإن الدول الأطراف ملزمة بكفالة استفادة المحكوم عليهم بالإعدام في الحالات المناسبة من إجراءات العفو والإعفاء وتخفيف العقوبة، وبضمان عدم تنفيذ العقوبات قبل النظر بشكل بنَّاء في طلبات العفو أو تخفيف العقوبة واتخاذ قرارات نهائية بشأنها وفقاً للإجراءات المنطبقة. ورأت اللجنة أيضاً أن شروط الحصول على الإغاثة ينبغي ألا تكون عديمة الجدوى أو شاقة على نحو لا مبرر له أو تمييزية في طابعها أو تعسفية في طريقة تطبيقها[163]. وعلاوة على ذلك، رأت اللجنة أن قيام الدول الأطراف بخفض عدد حالات العفو وتخفيف العقوبات التي تمنحها يتعارض مع موضوع المادة 6 وغرضها[164].

43- ومنحت أحكام بتخفيف العقوبات والعفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كجزء من التدابير الوقائية المتعلقة بكوفيد-19 في السجون[165]، في دول من بينها الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وبنغلاديش وبوتسوانا وبيلاروس وتايلند وترينيداد وتوباغو والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب وزامبيا وزمبابوي السودان وسيراليون وغيانا وماليزيا والمملكة العربية السعودية وميانمار والهند والولايات المتحدة، فضلاً عن مقاطعة تايوان الصينية[166]. وأوصت هيئات معاهدات حقوق الإنسان بأن تكثف بوتسوانا جهودها الرامية إلى تخفيف أحكام الإعدام[167]، وحثت نيجيريا على تقديم معلومات مفصلة عن الأحكام المبدّلة والعفو الممنوح[168]. ووفقاً للمعلومات الواردة، لم تقر المحكمة العليا في الهند أي أحكام إعدام في عام 2021؛ بل خففت أحكام الإعدام أو برأت السجناء المحكوم عليهم بالإعدام[169]. وفي باكستان، نقح مشروع قانون إصلاح القانون الجنائي والعدالة لعام 2022 إجراءات مراجعة التماسات الرحمة، مما أعطى السجناء فرصة حقيقية لطلب الرأفة[170].

44- ومع ذلك، حُرم بعض الأفراد من حقوقهم في التماس العفو أو تخفيف العقوبة. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لأن بعض الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام تستبعد صراحة من الحصول على العفو في العراق[171]. وأعرب اللجنة عن قلقها أيضاً لعدم قبول أي طلب من طلبات التماس الرحمة المعروضة على اللجنة الاستشارية المعنية بامتياز الرحمة في بوتسوانا، وأبدت أسفها لعدم توافر

(163) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، الفقرة 47.

(164) المرجع نفسه، الفقرة 50.

(165) انظر https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2021/05/Global-prison-trends-2021.pdf؛ والورقة المقدمة من اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام.

(166) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf؛ و https://www.hri.global/files/2022/03/09/HRI_Global_Overview_2021_Final.pdf؛ و https://reports.deathpenaltyinfo.org/year-end/YearEndReport2021.pdf؛ و https://www.youtube.com/watch?v=qkluSj01NiA.

(167) CCPR/C/BWA/CO/2.

(168) CAT/C/NGA/COAR/1.

(169) الورقة المقدمة من A39 Project.

(170) الورقة المقدمة من Justice Project Pakistan.

(171) CCPR/C/IRQ/CO/6.

معلومات عن المعايير المطبقة للبت في هذه الطلبات[172]. وحثت لجنة مناهضة التعذيب، نيجيريا على تخفيف أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن من خلال تنفيذ قانون الخدمات الإصلاحية النيجيري[173]. وفي باكستان، على الرغم من الإصلاحات التي أدخلت على إجراء تناول التماسات الرحمة في عام 2019، تم الإبلاغ عن أوجه قصور في تنفيذه[174].

هاء- أساليب الإعدام وحظر الإعدامات العلنية

45- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، يجب على الدول الأطراف التي لم تلغ عقوبة الإعدام أن تنفذها بطريقة تحترم المادة 7 من العهد، التي تحظر أساليب معينة للإعدام، بما في ذلك الرجم والحقن بمخدرات مميتة غير مختبرة والإعدامات العلنية وأساليب الإعدام الأخرى المؤلمة والمهينة. كما صرحت اللجنة بأنه من شأن عدم مراعاة المادة 7 أن يجعل تنفيذ عقوبة الإعدام تعسفياً في طابعه، ومنافياً بالتالي أيضاً للمادة 6[175]. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه ينبغي للبلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام أن تضع قوانين وإجراءات تنظم استخدام عقوبة الإعدام فضلاً عن ضمانات مؤسسية فعالة لمنع الحرمان التعسفي من الحياة[176]. وأهاب المجلس، في قراره 9/48، بالدول التي لم تلغ عقوبة الإعدام بعدK أن تتوخى الشفافية في أساليب تنفيذها.

46- وتفيد المعلومات بأنه جرى تنفيذ عمليات إعدام علنية في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير[177]. وأدخل السودان تعديلات لحظر عمليات الإعدام التي تنفذ بنفس الطريقة التي تسبب بها الجاني في الوفاة؛ ومع ذلك، لا يزال القانون يسمح بالإعدام رجماً[178].

47- ووفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، يشكل عدم إشعار الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام بتاريخ إعدامهم في الوقت المناسب ضرباً من ضروب سوء المعاملة، يجعل إعدامهم بالتالي منافياً للمادة 7 من العهد[179]. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لأن السجناء وأسرهم في بوتسوانا لم يتلقوا إشعاراً مسبقاً بيوم الإعدام، ولأن الجثث لم تعاد إلى الأسر لإجراء مراسم دفن خاصة[180]. وفيما يتعلق ببيلاروس، أشارت إلى أن عدم تزويد الأقارب بمعلومات عن تاريخ الإعدام ومكان دفن الجثة يترك الأسرة في حالة من عدم اليقين والاضطراب العقلي، مما يشكل انتهاكاً للعهد[181]. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، أعرب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم إزاء وقوع عدد من حالات "عمليات إعدام فاشلة" على مستوى الولايات باستخدام حقن المواد المميتة؛ وأعادت التأكيد على التوصيات بمراجعة استخدام أسلوب الإعدام هذا درءاً للألم والمعاناة؛ وحثت البلد على حظر بيع المواد الكيميائية المستخدمة في الحقن المميتة ونقلها[182].

(172) CCPR/C/BWA/CO/2.

(173) CAT/C/NGA/COAR/1.

(174) الورقة المقدمة من Justice Project Pakistan.

(175) التعليق العام رقم 36، الفقرة 40.

(176) المرجع نفسه، الفقرة 16.

(177) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf.

(178) قانون التعديلات المتنوعة الصادر في تموز/يوليه 2020. تعديل المادة 27(1) من القانون الجنائي.

(179) التعليق العام رقم 36، الفقرة 40.

(180) CCPR/BWA/CO/2.

(181) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/belarus-un-human-rights-committee-condemns-execution.

(182) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26045؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25703.

48- وفي الولايات المتحدة، أوقفت المحكمة العليا في ولاية كارولينا الجنوبية عمليات الإعدام وسط طعون في دستورية قانون أقره المجلس التشريعي للولاية يجعل الإعدام رمياً بالرصاص والصعق بالكهرباء وسيلتي الإعدام في الولاية[183]. وفي ولاية تينيسي، علق الحاكم جميع عمليات الإعدام ودعا إلى مراجعة مستقلة لبروتوكول الإعدام في الولاية[184]. وسمح قرار صادر عن إحدى المحاكم العليا الاتحادية للمستشارين الروحيين بالصلاة بصوت مسموع وتقديم لمسة دينية للسجناء في غرفة الإعدام[185].

49- كما لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن حالات التأخير الشديد في تنفيذ عقوبة الإعدام التي تتجاوز الفترة الزمنية المعقولة اللازمة لاستنفاد جميع سبل الانتصاف القانونية قد تستتبع أيضاً انتهاكات للمادة 7 من العهد[186]. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه ينبغي للدول الأطراف في العهد أن تمتنع عن إعدام الأشخاص الذين يكون إعدامهم بالغ القسوة، مثل الطاعنين في السن[187]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدمت ولاية تكساس في الولايات المتحدة شخصاً يبلغ من العمر 78 عاماً، ظل في طابور الإعدام منذ 30 عاماً[188].

خامساً- العمل بعقوبة الإعدام في حق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية أو الذهنية

ألف- الأطفال

50- تحظر المادة 6(5) من العهد والمادة 37(أ) من اتفاقية حقوق الطفل فرض عقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر حين وقوعها. وذكرت لجنة حقوق الطفل أن المادة 37(أ) تعكس الحظر القانون الدولي العرفي لفرض عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاماً[189]، وكررت التأكيد على أن المعيار الصريح والحاسم هو السن وقت ارتكاب الجريمة[190]. ومن حق الشخص أن يستفيد من قرينة الشك، في حالة عدم توافر دليل موثوق به وقاطع على أنه كان دون الثامنة عشرة من العمر وقت ارتكاب الجريمة، ولا يجوز الحكم عليه بعقوبة الإعدام[191].

(183) انظر https://deathpenaltyinfo.org/news/executions-halted-in-south-carolina-amid-challenges-to-constitutionality-of-firing-squad-and-electric-chair.

(184) انظر https://deathpenaltyinfo.org/news/tennessee-governor-halts-executions-scheduled-for-2022-to-conduct-review-of-execution-protocol-oversight.

(185) انظر https://www.supremecourt.gov/opinions/21pdf/21-5592_feah.pdf.

(186) التعليق العام رقم 36، الفقرة 40.

(187) المرجع نفسه، الفقرة 49.

(188) انظر https://deathpenaltyinfo.org/news/oldest-texas-death-row-prisoner-files-petition-for-clemency-citing-time-on-death-row-false-prediction-that-he-would-be-dangerous-in-prison؛ وhttps://www.cbsnews.com/news/texas-execution-carl-wayne-buntion-states-oldest-death-row-inmate/.

(189) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24(2019)، الفقرة 79. انظر قرار لجنة حقوق الإنسان 67/2003.

(190) التعليق العام رقم 24، الفقرة 79.

(191) المرجع نفسه؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، الفقرة 48.

51- ومع ذلك، تفيد التقارير بأن أحكام الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر لا تزال قانونية في بعض البلدان. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن شعورها بالأسى إزاء إمكانية فرض عقوبة الإعدام على الأحداث في نيجيريا، وحثت السلطات على حظر عقوبة الإعدام فوراً بالنسبة لجميع الأشخاص دون الثامنة عشرة من العمر، في جميع الولايات بما في ذلك في الولايات التي تعمل بموجب الشريعة[192]. وتفيد التقارير بأن عقوبة الإعدام قد نُفذت ضد أحداث جانحين في إيران (جمهورية - الإسلامية) والمملكة العربية السعودية[193]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يُعتقد بوجود جانحين كانوا دون الثامنة عشرة من العمر عند ارتكاب الجريمة، ينتظرون حالياً تنفيذ حكم الإعدام فيهم في إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وملديف[194].

52- وذكر الأمين العام في تقريره عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية أنه في حين تمنح المادة 91 من قانون العقوبات القضاة سلطة تقديرية لإعفاء الأطفال من عقوبة الإعدام، فإن استمرار فرض أحكام الإعدام على الأطفال الجانحين يبين أن هذه المادة لم يكن لها أثر كبير. ويقضي بعض الأطفال الجانحين أكثر من عِقد في انتظار إعدامهم، مما يسبب لهم معاناة نفسية كبيرة قد ترقى إلى مستوى التعذيب[195]. وناشد المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة جمهورية إيران الإسلامية مراراً وتكراراً بوقف إعدام الأطفال الجانحين، وطالبوها بوقف الحكم على الأطفال بالإعدام[196]، بينما أعربوا عن قلقهم إزاء فرض أحكام الإعدام على الأطفال الجانحين في القضايا التي تثير شواغل تتعلق بالمحاكمة العادلة، بما في ذلك الاعترافات المنتزعة بالقوة.[197]

53- كما أعرب أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم البالغ إزاء أحكام الإعدام الصادرة ضد الأحداث في باكستان والمملكة العربية السعودية، بما في ذلك في أعقاب محاكمات أفادت التقارير بأنها لم تستوف ضمانات المحاكمة العادلة[198]، وإزاء مزاعم الاعتقال التعسفي والتعذيب[199].

(192) CAT/C/NGA/COAR/1، الفقرتان 27 و28.

(193) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/ACT5037602021ENGLISH.pdf؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26458؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26054؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26601؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26560؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25841؛ و https://news.un.org/en/story/2022/01/1109732.

(194) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/ACT5037602021ENGLISH.pdf؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26281.

(195) A/76/268، الفقرة 7.

(196) انظر https://www.ohchr.org/en/2022/01/un-rights-experts-decry-imminent-execution-juvenile-offender-hossein-shahbazi-iran؛ و https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/12/iran-un-experts-say-executions-child-offenders-must-stop؛ و https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/11/iran-un-rights-halt-imminent-execution-juvenile-offender-arman-abdolali؛ و https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/06/iran-un-experts-urge-iran-halt-execution-child-offender.

(197) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26473؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25841؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26560؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26601.

(198) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26281.

(199) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26458؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26054.

ودعا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي المملكة العربية السعودية إلى الإفراج الفوري عن شخص اعتقل عندما كان عمره 14 عاماً، وحكم عليه بالإعدام بعد محاكمة انطوت على مخالفات، بما في ذلك الإدلاء باعتراف بالذنب ورد أنه انتزع منه باستخدام التعذيب[200]. وحث الفريق العامل والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً المملكة العربية السعودية على أن تعتمد دون إبطاء التدابير التشريعية اللازمة لإلغاء فرض عقوبة الإعدام على الأطفال على جميع الجرائم، بما في ذلك ما يتعلق بالجرائم المعاقب عليها بموجب *القصاص والحدود*[201]. ورحب المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بقرار المملكة العربية السعودية تخفيف عقوبة الإعدام الصادرة بحق ثلاثة أشخاص مدانين بجرائم يدعى أنهم ارتكبوها وهم قصّر[202].

باء- الأشخاص ذوو الإعاقات النفسية الاجتماعية أو الذهنية

54- صرحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه يجب على الدول أن تمتنع عن الحكم بعقوبة الإعدام على من يواجهون حواجز خاصة في الدفاع عن أنفسهم على قدم المساواة مع غيرهم، مثل الأشخاص الذين تعيق إعاقاتهم النفسية – الاجتماعية والعقلية الشديدة دفاعهم عن أنفسهم بفاعلية، وعلى من لديهم قدرة متدنية على فهم أسباب الحكم عليهم بهذه العقوبة[203]. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن انتهاكات ضمانات المحاكمة العادلة، مثل عدم توفير وثائق يسهل الوصول إليها، والترتيبات التيسيرية الإجرائية للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يفضي إلى الحكم بالإعدام، من شأنها أن تجعل الحكم تعسفياً في طابعه ومنافياً للمادة 6 من العهد[204]. وقد لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية – الاجتماعية أو الذهنية هم أكثر عرضة للحرمان من ضمانات المحاكمة العادلة بسبب عدم إتاحة الترتيبات التيسيرية الإجرائية لهم[205]، ودعت إلى إلغاء عقوبة الإعدام وتعليق جميع أحكام الإعدام الصادرة بحق الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية – الاجتماعية أو الذهنية، بغية الامتثال للمادة 10 من الاتفاقية[206].

55- وأبرزت الورقات المقدمة من الدول أحكاماً تقيد الحكم بعقوبة الإعدام على الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية – الاجتماعية أو الذهنية[207]. اعتمدت الصين قانونها الجديد بشأن المساعدة القانونية لتحسين حماية الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقات النفسية – الاجتماعية أو الذهنية، من خلال تعيين محامي دفاع مؤهلين لتقديم المساعدة القانونية أثناء مراجعة المحكمة العليا للقضايا

(200) A/HRC/WGAD/2021/72.

(201) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/05/saudi-arabia-death-penalty-against-juvenile-offender-amounts-arbitrary.

(202) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/03/saudi-arabia-un-experts-welcome-commutation-death-sentences-three-minors?LangID=E&NewsID=26829. وذكرت المملكة العربية السعودية في بلاغها أن الأمر الملكي الصادر في عام 2020 أنهى تطبيق عقوبة الإعدام على الأشخاص المدانين بجرائم ارتكبوها وهم قصّر.

(203) التعليق العام رقم 36، الفقرة 49. انظر أيضاً قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 50/1984 و64/1989.

(204) التعليق العام رقم 36، الفقرة 41.

(205) CRPD/C/20/D/38/2016؛ وCRPD/C/18/D/30/2015. انظر أيضاً CRPD/C/IRN/CO/1، الفقرتين 22 و23.

(206) CRPD/C/KWT/CO/1، الفقرتان 20 و21؛ وCRPD/C/SAU/CO/1، الفقرتان 17 و18. انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Disability/SR_Disability/GoodPractices/Access-to-Justice-EN.pdf.

(207) الجمهورية العربية السورية وسنغافورة والعراق وعمان والمملكة العربية السعودية.

الصادر فيها أحكام بالإعدام[208]. وفي باكستان، قضت المحكمة العليا بحظر إعدام الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية – الاجتماعية أو الذهنية الشديدة، وأمرت الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات بتعديل القوانين ذات الصلة لتعزيز حمايتهم في جميع مراحل الإجراءات الجنائية[209]. ونتيجة لذلك، أعدت السلطة التنفيذية مشروع قانون إصلاح القانون الجنائي والعدالة لعام 2022 لتقديمه إلى السلطة التشريعية، والذي من شأنه إنشاء مجلس طبي تعينه الدولة، ووضع معايير دنيا لإجراء تقييمات الصحة العقلية[210]. وفي الهند، أفيد بأن هيئة من المحكمة العليا جعلت التقييم النفسي للسجناء إلزامياً[211]. وفي الولايات المتحدة، اعتمدت الهيئة التشريعية لولاية تينيسي مشروع قانون ينص على المراجعة القضائية لادعاءات الإعاقة الذهنية للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام[212].

56- وورد أن أشخاصاً يعانون من إعاقات نفسية – اجتماعية أو ذهنية قد حكم عليهم بالإعدام أو ظلوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم، بما في ذلك في اليابان وملديف[213]، وبعضهم أعدم، في دول مثل سنغافورة وجنوب السودان والولايات المتحدة[214]. وأصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة نداءات عاجلة إلى سنغافورة لوقف إعدام أربعة أشخاص يعانون من إعاقات نفسية – اجتماعية أو ذهنية مزعومة، بمن فيهم مواطنان أجنبيان، وحثوا سنغافورة على اعتماد وقف اختياري[215]. وذكرت سنغافورة في الورقة التي قدمتها أن عقوبة الإعدام لا تفرض على الجرائم المتصلة بالمخدرات عندما يثبت المتهمون أنهم يعانون من إعاقة نفسية – اجتماعية أو ذهنية وأنهم لا يقومون سوى بدور الساعي. وأشارت دراسة استقصائية عن الصحة العقلية بين السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في الهند إلى أن 11 في المائة من السجناء قد شخصت إصابتهم بإعاقة ذهنية لم يتم تقييمها أثناء المحاكمة[216].

(208) الورقة المقدمة من The Rights Practice.

(209) انظر https://www.supremecourt.gov.pk/downloads_judgements/c.r.p._420_2016.pdf؛ و-https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/02/pakistan-un-experts-welcome-death-penalty-ban-individuals-mental-health.

(210) ورقتا معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية وJustice Project Pakistan.

(211) انظر https://www.lawinsider.in/news/psychological-evaluation-of-condemned-prisoner-mandatory-supreme-court.

(212) مشروع قانون مجلس النواب HB 1062 المؤرخ 26 نيسان/أبريل 2021.

(213) انظر https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2022/05/ACT5054182022ENGLISH.pdf.

(214) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/11/singapore-un-experts-urge-halt-execution-drug-offender-disabilities؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25627؛ و-https://deathpenaltyinfo.org/news/oklahoma-county-becomes-nations-third-most-prolific-county-executioner-as-state-puts-intellectually-impaired-teen-offender-to-death؛ و https://reports.deathpenaltyinfo.org/year-end/YearEndReport2021.pdf.

(215) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26982؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunication File?gId=27103؛ و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunication File?gId=27176؛ و-https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/11/singapore-un-experts-urge-halt-execution-drug-offender-disabilities؛ و-https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/05/singapore-un-human-rights-experts-urge-immediate-death-penalty-moratorium.

(216) انظر https://static1.squarespace.com/static/5a843a9a9f07f5ccd61685f3/t/616fd7988256c93ab9735618/1634719720928/Deathworthy_MainReport_19Oct_2021.pdf.

سادساً- المنظور الجنساني لعقوبة الإعدام

57- تحظر المادة 6(5) من العهد تنفيذ عقوبة الإعدام في الحوامل، وتوسع الضمانات الدنيا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي نطاق الحظر ليشمل الأمهات الجدد[217]. وألقت بعض الدول الضوء في ورقاتها على الأحكام التي تحظر إعدام الحوامل في ولاياتها القضائية[218]. وأبرزت ورقات أخرى أنه في البلدان التي علقت فيها أحكام الإعدام في حق الحوامل وأمهات الرضع، تفيد المعلومات بأنهن معرضات لمخاطر أكبر تتمثل في الإدانات غير المشروعة لأن أحكام الإعدام المعلقة تخضع لمعيار أدنى من المراجعة[219]. وقد تعاني أيضاً النساء اللاتي علقت أحكام الإعدام الصادرة بحقهن من كرب نفسي يشبه ظاهرة طابور الإعدام[220]. وأشارت الورقات أيضاً إلى آثار عقوبة الإعدام على الصحة العقلية بين صفوف النساء المحكوم عليهن بالإعدام[221].

58- وتستأثر النساء بنسبة مئوية صغيرة من أحكام الإعدام على الصعيد العالمي، وعليه، لم يجري تناول وضعهن بالقدر الكافي. وأظهرت دراسة أجراها مركز كورنيل المعني بعقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم أنه على الرغم من أن القانون الدولي يحمي الحوامل وأمهات الرضع المعالين من الإعدام، فإن تلك اللاتي يحكم عليهن بالإعدام يتعرضن لأشكال متعددة من التحيز الجنساني[222]. وفي بعض البلدان، فإن معظم النساء المحكوم عليهن بالإعدام هن من العمال المهاجرين الأجانب الذين يتعرضون لمعاملة تمييزية[223]. والأمراض العقلية والإعاقة الذهنية شائعان بين النساء الواقع عليهن عقوبة الإعدام، وكثير منهن يدخلن السجن كناجيات من العنف الجنساني على المدى الطويل. بيد أنه في العديد من الولايات القضائية التي تصدر فيها عقوبة الإعدام، لا ينظر في بالعنف الجنساني أو لا يراعى بالقدر الكافي عند إصدار الحكم[224]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجه المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة نداء عاجلاً إلى الولايات المتحدة بشأن الإعدام الوشيك لامرأة في أعقاب إجراءات قضائية حرمتها من الحق في الدفاع عن نفسها، وأسفرت عن إدانة يزعم أنها استندت إلى أدلة غير كافية ولم تتناول تجربتها مدى الحياة في ظل سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنساني[225].

59- ركز اليوم العالمي التاسع عشر لمناهضة عقوبة الإعدام، الذي عقد في عام 2021، على النساء المحكوم عليهن بالإعدام. وفي تلك المناسبة، أبرز الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا الأثر المستمر للتمييز الجنساني على المرأة على جميع مستويات نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك فرض أحكام الإعدام

(217) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 50/1984، المرفق، الفقرة 3.

(218) الورقات المقدمة من الجمهورية العربية السورية وسنغافورة والعراق وعمان والمملكة العربية السعودية.

(219) الورقة المقدمة من The Rights Practice. و https://www.rights-practice.org/Handlers/Download.ashx?IDMF = 5f11f4d7-b999-4a11-8412-9668d62222b6.

(220) الورقة المقدمة من The Rights Practice.

(221) الورقة المقدمة من Reprieve.

(222) انظر https://deathpenaltyworldwide.org/publication/judged-more-than-her-crime/?version=html#executive-summary.

(223) انظر https://deathpenaltyworldwide.org/publication/judged-more-than-her-crime/?version=html#executive-summary. انظر أيضاً http://fileserver.idpc.net/library/No-One-Believed-Me.pdf.

(224) انظر https://deathpenaltyworldwide.org/publication/judged-more-than-her-crime/?version=html#executive-summary.

(225) انظر https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27157. انظر أيضاً http://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2022/087.asp.

على الجرائم المرتبطة بالآداب الجنسية، مثل الزنا، وعدم مراعاة الظروف المخففة المتصلة بالعنف الجنساني والاعتداء الجنساني[226]. ولاحظت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أنه يحكم على النساء بالإعدام بشكل غير متناسب بسبب جرائم القتل في سياقات يكنّ فيها ناجيات من العنف الجنسي، وأشارت إلى أن فرض عقوبة الإعدام على ضحية تمارس الدفاع عن النفس يشكل قتلاً تعسفياً. وعلاوة على ذلك، تتأثر النساء بشكل غير متناسب بالجرائم المتصلة بالمخدرات، وغالباً ما تتاح لهن فرص أقل من الرجال في مراجعة قضاياهن وإبطالها بسبب التحيز الجنساني السائد في الطعون في أحكام الإعدام[227].

سابعاً- حقوق الإنسان لأطفال الآباء المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا

60- وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، ينبغي للدول أن تمتنع عن إعدام الأشخاص الذين يؤدي إعدامهم إلى نتائج قاسية للغاية بالنسبة لهم ولأسرهم، مثل آباء الأطفال الصغار جداً أو المعالين[228]. ويهيب المجلس بالدول، في قراره رقم 9/48، ضمان التزويد المسبق للأطفال الذين حُكم على والديهم أو أولياء أمورهم بالإعدام، بمعلومات كافية عن عملية الإعدام المرتقبة، والسماح لهم بزيارة أخيرة للشخص المدان أو الاتصال به، وإعادة الجثة إلى الأسرة لدفنها أو تزويدها بمعلومات عن مكان وجودها، ما لم يكن ذلك في غير مصالح الطفل الفضلى. وقد لاحظت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن أطفال وأفراد أسر الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا يعانون من كرب نفسي شديد، وصعوبات اقتصادية، ووصم اجتماعي[229].

61- ولم يتناول سوى عدد قليل من أصحاب المصلحة في تقاريرهم حالة أطفال الآباء المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين أُعدموا. وأشارت جمهورية كوريا إلى أنها تقدم المشورة النفسية لأطفال الآباء المحكوم عليهم بالإعدام الذين يعانون من القلق النفسي والوصم الاجتماعي. وأشارت المملكة العربية السعودية إلى أن السلطات المعنية اتخذت التدابير اللازمة لحماية الرفاه النفسي والبدني للأطفال. وذكرت سنغافورة أن السلطات أجرت عملية تحديد وإحالة لاحتياجات الأطفال من حيث الدعم الاجتماعي والمالي المؤقت على مستوى المجتمع المحلي.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

62- **يرحب الأمين العام بالتقدم المطرد نحو الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام. وتشمل الخطوات المشجعة إيداع صكوك جديدة للتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، واعتماد قوانين وطنية تلغي فرض عقوبة الإعدام على جميع الجرائم وتنشئ سلطة تقديرية قضائية عن طريق إلغاء إلزامية عقوبة الإعدام.**

(226) انظر https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2021/10/08/european-and-world-day-against-the-death-penalty-joint-statement-by-the-high-representative-on-behalf-of-the-european-union-and-the-secretary-general-on-behalf-of-the-council-of-europe/.

(227) انظر https://www.ohchr.org/en/speeches/2020/09/75th-session-un-general-assembly-virtual-high-level-side-eventdeath-penalty-and.

(228) التعليق العام رقم 36، الفقرة 49.

(229) انظر https://www.ohchr.org/en/speeches/2020/09/75th-session-un-general-assembly-virtual-high-level-side-eventdeath-penalty-and.

63- وفيما يتعلق بالبلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام بعد، يرحب الأمين العام بالاتجاه العام المتمثل في انخفاض العمل بها في السنوات القليلة الماضية. بيد أنه يلاحظ مع القلق أنه بعد ما شوهدت حالات تعليق تعزى جزئياً إلى القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، استؤنف فرض عقوبة الإعدام وتطبيقها، بل ازداد في عدد من البلدان. ويكرر الأمين العام توصيته للدول التي تواصل فرض وتنفيذ أحكام الإعدام بأن تعلن وقفاً اختيارياً لعمليات الإعدام تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام. وفي حالة وقف العمل بعقوبة الإعدام بحكم القانون أو بحكم الواقع لفترة طويلة، قد يتعارض استئناف العمل بها مع موضوع المادة 6 من العهد وغرضها.

64- ويهيب الأمين العام بجميع الدول احترام هذه الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان احتراماً كاملاً. وينبغي للدول المبقية على عقوبة الإعدام ألا تفرض عقوبة الإعدام إلا على "أشد الجرائم خطورة"، وهو ما يُفسر باستمرار على أنه يعني جرائم بالغة الخطورة تنطوي على القتل العمد، وأن تمتنع عن استخدامها في جرائم لا تنطوي على قتل عمد، مثل الجرائم المتصلة بالمخدرات أو الجرائم المتصلة بالإرهاب ذات التعريفات الفضفاضة للغاية.

65- وينبغي للدول أن تلغي إلزامية عقوبة الإعدام. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع عملية تراعي الظروف الشخصية للجاني والظروف الخاصة بالجريمة، بما في ذلك عناصرها المشددة أو المخففة، لفائدة جميع الأشخاص الذين حُكم عليهم بعقوبة الإعدام الإلزامية.

66- وإلى حين إلغاء هذه العقوبة، ينبغي أيضاً للدول كفالة وضع ضمانات قانونية فعالة وتنفيذها بالفعل، بما في ذلك الحق في التماس العفو وتخفيف العقوبة باتخاذ إجراءات تتيح بعض الضمانات الأساسية.

67- ويحث الأمين العام الدول على الامتثال لمتطلبات الشفافية بشأن فرض عقوبة الإعدام وتطبيقها، وتقديم بيانات كاملة ودقيقة ومصنفة بصورة منهجية وعلنية عن أحكام الإعدام بغية تيسير مناقشة عامة مستنيرة تماماً بشأن نطاق استخدام عقوبة الإعدام وأثرها على حقوق الإنسان.

68- ويذكّر الأمين العام بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحظر فرض عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر حين وقوعها، ويشجع الدول على ضمان أن ينعكس هذا الحظر بوضوح في التشريعات الوطنية. وعلاوة على ذلك، يردد الأمين العام رأي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأنه، في حالة عدم توافر دليل موثوق به وقاطع على أن الشخص لم يكن دون الثامنة عشرة من العمر وقت ارتكاب الجريمة، يجب على الدول أن تمنحه قرينة الشك وأن تكفل عدم فرض عقوبة الإعدام عليه. وينبغي للدول أن توقف فوراً تنفيذ أحكام الإعدام في حق الأحداث الجانحين، وإعادة محاكمتهم استناداً إلى أسس احتجازية مناسبة، عوضاً عن الحكم عليهم تلقائياً بالسجن مدى الحياة.

69- وينبغي للدول أيضاً أن تحظر فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية أو الذهنية، وأن تكفل إمكانية لجوئهم إلى القضاء على قدم المساواة دون تمييز عن طريق اعتماد تسهيلات إجرائية، بما في ذلك إجراءات ومعايير واضحة لإجراء تقييمات للإعاقة والمسؤولية الجنائية على يد خبراء مستقلين.

70- ويهيب الأمين العام بالدول أن تولي مزيداً من الاهتمام للبعد الجنساني لعقوبة الإعدام، بما في ذلك عن طريق التصدي لمختلف أشكال التحيز الجنساني الذي تواجهه النساء المحكوم عليهن بالإعدام، كالمهاجرات والناجيات من العنف الجنساني.

71- وينبغي للدول التي لا تزال تعمل بعقوبة الإعدام أن تكفل على سبيل الاستعجال بيئة تحمي أبناء من حُكم عليهم بالإعدام أو أُعدموا، بحيث تمنع التمييز ضدهم ووصمهم وإصابتهم بالكرب النفسي، وأن تقدم لهم المساعدة بناء على مصالح الطفل الفضلى.

72- ويكرر الأمين العام تأكيد أنه يشاطر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان رأيها القائل بأنه لا يمكن التوفيق بين عقوبة الإعدام والاحترام الكامل للحق في الحياة، وأن إلغاء عقوبة الإعدام أمر مستصوب وضروري لتعزيز كرامة الإنسان والتطوير التدريجي لحقوق الإنسان، ويذكّر بأنه لا توجد أدلة قاطعة تدعم المحاجة بأن عقوبة الإعدام تردع الجريمة بفعالية أكبر من أي عقوبة أخرى.

73- ويشجع الأمين العام الدول على اعتماد مزيد من التدابير للحد من تطبيق عقوبة الإعدام أو إلغائها بغية التعجيل بإحراز تقدم نحو إلغائها عالمياً وكفالة تحقيق الاحترام الكامل للحق الأساسي في الحياة.